في ظل تراجع أسعار النفط واستمرار الصعوبات المالية

«الوطني»: البحرين ستشهد تراجعاً في النمو مستقبلاً

■ توقعات باستقرار معدل التضخم في أسعار المستهلك عند متوسط 2 % في 2015

■ توقعات باتساع العجز المالي في 2015 إلى ما يقارب 15 % من الناتج المحلي الإجمالي

الرسم البياني 11: بورصة البحرين
(٪ المؤشر الرئيسي)

رسم بياني يوضح تباين مؤشرات بورصة البحرين

أوضح تقرير إقتصادي للبنك الوطني أنه من المتوقع أن يتباطأ النمو الإقتصادي في العام 2015 تماشيا مع تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي واعتدال نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. إذ نتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليصل إلى ٪2 في العام 2015 من ٪4.5 على أساس سنوي في العام 2014.

ومن المتوقع أن يتراجع نمو القطاع النفطي متأثرا بتراجع أسعار النفط بينما من المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بوتيرة معتدلة خلال الفترة ذاتها نتيجة قوة الإنفاق المالي وصناديق دول مجلس التعاون الخليجي التي تهدف الى تطوير خدمات المسكن والبنى التحتية.

من المتوقع أن تشهد البحرين انتعاشا جيدا في الاستثمار، إذ تعهدت دول مجلس التعاون الخليجي بضخ ما يقارب 10 مليارات دولار لفترة عشر سنوات للمساهمة في إنعاش ودعم اقتصاد البحرين. كما من المتوقع أن تستثمر البحرين بنحو أكثر من 20 مليار دولار في مشاريع صناعية ومشاريع البنى التحتية خلال السنوات القادمة وذلك وفق مجلس التنمية الاقتصادية.

ولكن لا يزال نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي عرضة للتطورات السياسية الداخلية التي أثرت بشكل كبير على ثقة الأعمال سابقاً. وبينما تلاشت معظم المخاوف بهذا الشأن إلا أن تأثيرها لا يزال قائما الأمر الذي قد أدى إلى إعاقة أي زيادات محتمل تحقيقها في قطاع الخدمات المالية الذي يعد المحرك الأكبر للاقتصاد البحريني من بعد قطاع النفط وقطاعي البناء والتشييد والسياحة.

توقعات بتراجع معدل التضخم

حافظ معدل التضخم حتى الآن على اعتداله في العام 2015، حيث قابل الزيادات في مكون خدمات المسكن في النصف الأول من 2015 تراجعا في تضخم أسعار المواد الغذائية. وقد استقر معدل التضخم العام اعتبارا من أغسطس عند ٪1.6 على أساس سنوي، بينما بلغ معدل التضخم في أسعار المواد الغذائية وخدمات المسكن ٪3.2 و٪3.1 على التوالي. ومع اعتدال تضخم أسعار خدمات المسكن في النصف الثاني من هذا العام وتراجع تضخم أسعار المواد الغذائية، نتوقع أن يتباطأ نمو معدل التضخم العام من متوسطه السنوي عند ٪2.7 في العام 2014 ليصل إلى ٪2.0 في العام 2015.

وشهد معدل التضخم في خدمات المسكن تراجعاً ملحوظاً. فقد شهد نمو الأسعار في هذا المكون تراجعا حادا خلال شهر يونيو ليتباطأ إلى 2.3 على أساس سنوي من 7.7 على أساس سنوي في مايو ، الأمر الذي يرجع جزئيا إلى حركة تصحيحية بالإضافة إلى ارتفاع وتيرة توفر الوحدات السكنية في السوق. وقد حاولت السلطات في البحرين جاهدة زيادة عدد الوحدات السكنية المحلية والذي قد يظهر دخولها للسوق بصورة تدريجية.

توقعات باتساع العجز المالي

من المتوقع أن تسجل البحرين أكبر عجز مالي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. ومع بلوغ سعر التعادل عند ما يقارب 120 دولارا للبرميل واستمرار تراجع أسعار النفط وارتفاع معدل الإنفاق، نتوقع أن يتسع العجز المالي للناتج المحلي الإجمالي من ٪5 في العام 2014 ليصل إلى ٪15 في العام 2015.

ومن غير المحتمل أن يتم خفض الإنفاق الحكومي الذي يشكل ثلثيه الأجور والدعم الحكومي اللتان تخضعان لتأثيرات سياسية، ومن المحتمل أن يؤدي أي خفض في أحد المكونين إلى إثارة المشهد السياسي.

تعافي تدريجي في نمو الائتمان المصرفي

حافظ نمو الائتمان ولاسيما القروض الشخصية على مرونته في العام 2015 امام تراجع أسعار النفط. والجدير ذكره، أن نمو الائتمان كان عرضة لبعض التغييرات منذ أن قام مصرف البحرين المركزي بإعادة تصنيف بعض المؤسسات المالية في مايو من العام 2015.

مقارنة بنمو القروض الشخصية، فقد تأثر نمو الائتمان الممنوح للشركات بعملية إعادة التصنيف تلك بصورة أكبر. وبأخذ هذه العملية بعين الاعتبار، فيتبين أن نمو الائتمان الممنوح للشركات قد تراجع نتيجة تراجع أسعار النفط. واعتبارا من يونيو من العام 2015 فقد استقر كل من نمو الائتمان الممنوح للشركات ونمو القروض الشخصية عند ٪2.5 على أساس سنوي و٪13.8 على أساس سنوي على التوالي.

واستمر نمو الودائع بالتراجع في العام 2015 نتيجة تباطؤ نمو الودائع الحكومية بشكل اساسي، وبعدان شهدت الودائع الحكومية تعافيا قصيرا في مايو من العام 2015 ، بدأت بالتراجع في يونيو بواقع ٪3.4 على أساس سنوي، متأثرة بارتفاع الإنفاق الحكومي وتراجع الإيرادات النفطية.

وبدأ نمو عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) بالتراجع تدريجيا منذ نهاية العام 2014 نتيجة تراجع أسعار النفط، الأمر الذي ساهم في ارتفاع أسعار الصرف. فقد بلغ عرض النقد (ن2) في يونيو من العام 2015 ٪6.5 على أساس سنوي وشهدت أسعار الصرف في البحرين لفترة شهر واحد ارتفاعا في الفترة الأخيرة. وقد يعزى الارتفاع في كليهما إلى تباطؤ نمو الودائع.

لا يزال مستوى نمو أصول البنوك منخفضا. فقد تراجع إجمالي أصول البنوك التجارية بواقع ٪2.1 على أساس سنوي في شهر يونيو. وقد تراجع إجمالي أصول البنوك نتيجة تسجيل بعض الخسائر في قطاع التجزئة. فقد تقلص نمو الأصول في قطاع التجزئة، الذي يشكل ٪60 من إجمالي الأصول منذ العام 2014، بواقع ٪4 على أساس سنوي في يونيو. كما شهد نمو أصول البنوك المحلية تراجعا منذ بداية هذا العام، وقد تراجع إلى ٪0.5 على أساس سنوي في شهر يونيو بعد أن بلغ ٪2.9 على أساس سنوي في مايو.

مكاسب محدودة للبورصة البحرينية على خلفية تراجع أسعار النفط شهد المؤشر العام لبورصة البحرين، كسائر الأسواق الخليجية، ضغوطات خلال معظم فترات العام 2015 نتيجة تراجع أسعار النفط التي ألقت بظلها على ثقة المستثمرين.

خلال فعاليات المنتدى الثاني لجمعية GO15

الكواري: نسعى لتحقيق ربط عربي شامل للكهرباء

عيسى الكواري

كشف عيسى الكواري- رئيس الاتحاد العربي للكهرباء، وعضو مجلس إدارة هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي، عن تقدم الجهود التي يقوم بها الاتحاد لتحقيق ربط عربي شامل للكهرباء يضم كافة الدول العربية.

وقال «الكواري»، خلال فعاليات المنتدى الثاني لجمعية GO15 الذي تم تنظيمه مؤخراً في دبي، إن الاتحاد أحرز تقدما كبيرا في العمل على إنشاء شبكة موحدة للكهرباء تربط دول مجلس التعاون الخليجي بالمنطقة العربية عموماً.

وأضاف أن إنجاز مثل هذه الخطوة من شأنه تعزيز نوعية تقديم الكهرباء للمواطنين في المنطقة العربية، ويؤمن لهم وصولا أفضل دون انقطاعات. كما يسعى الاتحاد العربي للكهرباء للتحكم بأسعار تقديم مثل هذه الخدمة ضمن نطاق معقول وفي متناول الجميع.

وأكد «الكواري» أن الدراسة التي أجراها الاتحاد مع جامعة الدول العربية أثبتت جدوى عمليات الربط الكهربائي بين الدول العربية، وأنه سيتم في المستقبل ربط المنطقة العربية بدول أوروبا، وأن الجدول الزمني للتنفيذ يرتبط بالوضع الاقتصادي للمنطقة حسب كل دولة.

كما أشار إلى أن دول الخليج تعتمد على الغاز لتوليد الكهرباء بنسبة ٪98، وقال «نأمل أن يقل اعتمادنا على الغاز في توليد الكهرباء عام 2020 إلى ٪70، وذلك في إطار منظومة تنويع مصادر الطاقة».

ونوّه بأن الاتحاد العربي للكهرباء شارك في إعداد خرائط الربط وساهم في وضع مصطلحات كهربائية، إضافة إلى مشاركته في دراسة مشروع الربط الكهربائي العربي. وأضاف «الكواري»: «أن الاتحاد العربي للكهرباء يسعى بشكل حثيث لتطوير قطاع الطاقة الكهربائية، وتشجيع التعاون بهذا الخصوص بين الدول العربية. قال «الكواري» إن مشروع الربط الكهربائي الخليجي من المشروعات الاستراتيجية المهمة لدول المنطقة، دشنت مرحلته الأولى رسمياً في بداية العام 2010، مشيدا إلى ما يلقاه المشروع من دعم من كافة دول المجلس التي عبرت في أكثر من مناسبة عن دعمها من خلال توفير الميزانيات المطلوبة للمشروعات فضلاً عن تقديرها للدور الذي يقوم به مشروع الربط الكهربائي الخليجي والذي تحقق عن طريقه العديد من المكاسب الاستراتيجية والاقتصادية.

وأضاف: «تمت الاستفادة من مشروع الربط الكهربائي الخليجي منذ اليوم الأول لتشغيل المرحلة الأولى من المشروع وذلك بمساهمة شبكة الربط الكهربائي في تجنب وقوع أي انطفاء جزئي أو كلي في الشبكات الخليجية المرتبطة، عن طريق تمرير الطاقة الكهربائية المساندة لأي دولة من دول هذه المرحلة بشكل آني». وأشار «الكواري» إلى أن الاستفادة من هذه التجربة الخليجية الناجحة تدفعنا إلى تعميمها على عموم المنطقة العربية، وأن عملية تكامل استغلال هذه الطاقة يقلل الهدر ويوجه الفائض إلى مناطق أكثر حاجة.

وقال: «إن مثل هذه العملية سيرفع من نوعية الحياة في المنطقة العربية بلا شك، وينتج الكثير من الاستثمارات الناجحة، واستغلال الشبكة الكهربائية في مد خطوط الياف بصرية يعزز البنية التحتية لنقل المعلومات في المنطقة العربية، ويوفر فرصا استثمارية للشركات العاملة في قطاع الاتصالات وغيرها من الفوائد المرجوة لكافة الدول، بما يحقق هدف المشروع الأساسي المتمثل في توفير خدمات الكهرباء لدول مجلس التعاون بشكل موثوق ومستدام».

«جنرال إلكتريك للطاقة» توقع عقوداً مع شركاء بالشرق الأوسط

جانب من توقيع العقود

وقعت شركة جنرال إلكتريك للطاقة، المدرجة في بورصة نيويورك بالرمز (NYSE: GE)، عقودا لتقديم حلول الإنترنت الصناعي إلى عدد من شركائها الرئيسيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان. وتزوّد «جنرال إلكتريك للطاقة» شركاءها بحلول إدارة أداء الأصول اعتمادا على منصة Predix، نظام التشغيل الأول والوحيد عالميا القائم على الحلول السحابية والمصمم خصيصا لمواكبة متطلبات القطاع، وذلك لتمكينهم من تحقيق مستويات غير مسبوقة على صعيد الإنتاجية والكفاءة وتحسين أداء الأصول.

وقال الدكتور عزيز محمد- الرئيس والرئيس التنفيذي لخدمات الطاقة في شركة «جنرال إلكتريك للطاقة» بمنطقة الشرق الأوسط، شمال أفريقيا، صحارى أفريقيا: «تلعب حلول الإنترنت الصناعي من 'جنرال إلكتريك' دورا حاسما في قطاع الطاقة، حيث تتيح لشركائنا في المنطقة تعزيز الإنتاجية والأداء التشغيلي لأصولهم، وتساهم في الوقت نفسه في تلبية الطلب المتنامي على الطاقة. وتضمن حلول «جنرال إلكتريك» تحقيق مستويات إنتاجية عالية للطاقة بتكلفة منخفضة، من خلال تحسين الكفاءة عبر مختلف مجالات الطاقة، بدءا من التوليد والتوزيع وصولا إلى توفيرها للمستخدمين النهائيين.

وينصب تركيزنا اليوم على تطوير حلول الصيانة التنبؤية لتجنب المشكلات قبل حدوثها؛ ويُتيح دعم تحسين الأداء لشركائنا تحقيق عائدات مرتفعة أعلى، وقيمة طويلة الأمد لأصولهم».

وأعلنت شركة «رأس غاز» المحدودة، أحد أكبر منتجي الغاز الطبيعي المسال في العالم، عن تطبيقها النسخة التجريبية من برنامج «إدارة أداء الأصول» (APM) من «جنرال إلكتريك» المصمم خصيصا لتلبية احتياجات القطاع في مختلف أنحاء العالم.

ومن المتوقع أن يسهم تطبيق حلول «إدارة أداء الأصول» في سد الفجوة الموجودة حاليا في قطاع الغاز المسال التي كان من أسبابها صعوبة الوصول إلى المعلومات الأولية في مواقع متفرقة.

وبات من الممكن اليوم تحقيق التكامل بين المعلومات التي يتم جمعها من عدة مواقع على مدى سنوات عديدة من العمل لتعزيز الإجراءات التصحيحية والتنبؤية للشركة. وباعتباره يمثل حلا متكاملا، تتجلى فائدة البرنامج من خلال دوره في رفع مستوى الكفاءة والإنتاجية لتحقيق أهداف النمو المستقبلي للقطاع.

كما أعلنت «جنرال إلكتريك للطاقة» عن توقيع 3 عقود جديدة في باكستان؛ يتمحور العقد الأول حول توريد «حلول تعزيز التنبؤية وتحسين الأداء» إلى شركة «إنغرو باورجين كاديربور» التي تدير مشروعا مستقلا لتوليد الطاقة باستطاعة 217 ميجاواط ويعتبر المنشأة الوحيدة من نوعها في البلاد لتوليد الطاقة النظيفة.

وتوفر «جنرال إلكتريك للطاقة» حلول «إدارة أداء الأصول» لمشروع توليد الطاقة باستطاعة 234 ميجاواط قرب مدينة لاهور والتابع لمجموعة «سافاير»، وكذلك إلى مشروع آخر لتوليد الطاقة الحرارية باستطاعة 225 ميجاواط وفق نظام الدورة المركبة وتم تطويره ضمن إطار السياسات الحكومية للطاقة في مدينة ساهيوال.

ويستخدم كلا المشروعين توربينات 6FA الغازية المتقدمة من «جنرال إلكتريك» والتي تعد الأكثر كفاءة في استهلاك الوقود.

وتشتمل «حلول تعزيز التنبؤية وتحسين الأداء» التي قامت «جنرال إلكتريك للطاقة» بتركيبها على البرمجيات والأجهزة وأنظمة المراقبة، والتي تم تعديلها بما يتناسب مع كل موقع، لضمان الارتقاء بكفاءة نظام الدورة المركبة من خلال خفض درجة الحرارة (كمية الوقود اللازمة لتوليد كل وحدة من الكهرباء) وتعزيز التشغيل في المحطات.

وسيتم تطبيق جميع هذه الحلول وفق مبادئ التصميم الهندسي المعتمدة لدى «جنرال إلكتريك».

وتسهم حلول الإنترنت الصناعي من «جنرال إلكتريك» في تعزيز كفاءة توليد الطاقة في المحطات عبر استخدام كميات أقل من الوقود بما يضمن تلبية معدلات الطلب المتنامية والملحّة على الطاقة في البلاد.

ويتم تطبيق جميع الحلول بما ينسجم مع معايير التصميم الهندسي التي تعتمدها «جنرال إلكتريك».

وبفضل دعمها لتشغيل المحطات وفق أعلى مستويات الكفاءة، فإن حلول «جنرال إلكتريك» تتيح لشركائها زيادة العائد على الاستثمار وخفض تكاليف الوقود.

أعلنت «الشركة» عن استثمارات بقيمة مليار دولار أمريكي في الإنترنت الصناعية بالاعتماد على أكثر 14 ألف متخصص يعملون حول العالم لتحسين أداء الأصول والعمليات الصناعية.

ونجحت «جنرال إلكتريك» من خلال الإنترنت الصناعي في ترسيخ مكانتها الرائدة عالميا في مجال الصناعة والتكنولوجيا، فضلاً عن دعم شركائها لتحقيق مكاسب مجزية في الاقتصاد الصناعي الرقمي.

«دريك أند سكل» تتكبد خسائر قوية بقيمة 877 مليون درهم

تكبدت شركة «دريك أند سكل» الإماراتية خسائر قدرها 877 مليون درهم في الربع الثالث بعد خصم حقوق الأولوية، مقارنة بأرباح بلغت 25 مليون درهم في الفترة المماثلة من العام السابق. وكانت التوقعات بتسجيل الشركة أرباحاً تبلغ 16 مليون درهم.

وذكر بيان الشركة أن الخسائر جاءت نتيجة ارتفاع مخصصات التحصيلات والإيرادات لبعض المشاريع، والتي بلغت 984 مليون درهم في الربع الثالث فقط.

153 مليون دولار..أرباح المصرية للاتصالات في 9 أشهر

قفزت أرباح «الشركة المصرية للاتصالات» بنسبة ٪360، في الربع الثالث من العام، مقارنة مع مستواها قبل عام لتصل إلى 1.2 مليار جنيه، أو ما يساوي 153 مليون دولار. وقالت الشركة إنها حققت في الربع الثالث إيرادات بلغت 9 مليارات جنيه، كما ارتفعت أرباح الشركة المصرية للاتصالات بنسبة ٪108، خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، إلى 2.1 مليار جنيه مصري.

دول الخليج تحتضن مشاريع للسكك الحديدية بقيمة 115 مليار دولار

المحطات المريحة هدف خليجي منشود

بالتزامن مع احتضان دول الخليج لمشاريع ضخمة للسكك الحديدية بقيمة تناهز الـ115 مليار دولار، ستلعب المحطات المريحة دوراً جوهريا لحل أزمة تنامي أعداد الركاب، وفقا لما صرّح به خبراء في مجال البناء والتشييد في خضم استعداداتهم للمشاركة بمعرض الخمسة الكبار، أكبر معرض تجاري في منطقة الشرق الأوسط لمنتجات ومواد البناء.

وتحتضن دول الخليج مشاريع للسكك الحديدية، والترام، والقطارات السريعة، والمترو، والسكك الأحادية (القطارات الكهربائية) تصل قيمتها إلى 115 مليار دولار، حيث تتربع المملكة العربية السعودية على قمة دول المنطقة بمعدل إنفاق يصل إلى 45 مليار دولار، تليها قطر بـ35 مليار دولار، ومن ثم الإمارات العربية المتحدة والكويت بـ 15 مليار دولار، فمملكة البحرين بـ 10 مليار دولار، وذلك وفقا لنتائج التقرير الصادر عن جمعية الصداقة الألمانية مع الشرق الأوسط، وتشمل مشاريع المترو الإقليمية توسعة مترو دبي، وبناء مترو في كل من العاصمة القطرية الدوحة، والرياض وجدة والمدينة المنوّرة والدمام بالمملكة العربية السعودية.

في هذا السياق، قال فرانز فان ديلاك، المدير العام لدى شركة هنتر دوغلاس في الشرق الأوسط، المتخصصة والرائدة عالميا في مجال تصنيع الأسقف المستعارة والتي أنجزت عدة محطات بارزة، بما فيها محطات مترو دبي، ومحطة دلفت في هولندا: «بالتزامن مع قيام دول الخليج ببناء عدد كبير من مشاريع السكك الحديدية، وكي يتمكنوا من تعزيز نجاحهم في تلبية متطلبات الأعداد الكبيرة المتنامية من الركاب، يتوجب عليهم إنشاء محطات مضاءة بشكل جيد يشعر المسافرون عبرها بالراحة».

وتابع السيد فرانز فان دي لاك حديثه قائلا: «تلعب الأسقف دورا هاما في تعزيز تجربة المسافر، وذلك لأنها تتمتع بخاصية امتصاص الصوت، وإرشاد المسافرين نحو القطارات، وإشعار المسافرين بالأمان من خلال توفير النسب المثالية من حاجة الإنسان للإنارة الوافرة».

وقامت شركة هنتر دوغلاس بتركيب أسقف بمصدات مدببة من ألواح الألمنيوم في كل من محطة الاتحاد بمترو دبي، إحدى أكثر المحطات ازدحاما ضمن هذه الشبكة، ومحطة دلفت الهولندية، وتملك هذه الأسقف القدرة على التعامل مع أصوات القطارات السريعة، ومعالجة نصف زمن الأمواج الصوتية للصدى الصادرة عن المحطات التقليدية، فهي تستطيع امتصاص ضجيج القطارات والمسافرين على حد سواء.

بدوره قال دانييل بونغتين، المهندس المعماري لدى شركة بنثم كرويل آركيتكتس الهندسية والمسؤولة عن محطة دلفت: «يعد هذا العمل مجرد جزء بسيط وصغير من لغز كبير ومعقد، وبالتعاون مع شركة هنتر دوغلاس، قمنا بتصميم المصدات بطريقة تكون فيها منحنية لتستقبل أمواج الأصوات الصادرة عن سير المارة، بالإضافة غلى أن المصدات العمودية تتحول بالتدريج إلى أفقية، ما يوفر وسيلة طبيعية لإرشاد المسافرين نحو الأدراج».